عالم جديد شجاع فيما بعد الجائحة

خيارات صناع السياسات خلال هذه الفترة المضطربة قد تحدد ملامح اقتصاداتهم لعقود قادمة

مارتن ساندبو

ألحقت الجائحة الجائحة ضربة موجعة باقتصاد عالمي كان بالفعل غير مستدام إلى حد كبير — سواء اجتماعيا أو بيئيا أو حتى فكريا.

فعلى مدى العقود الأربعة الماضية شهدت جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبا المزيد من الاستقطاب مع تفاقم أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل. ونجحت الاقتصادات النامية في انتشال مليارات البشر من براثن الفقر، غير أن مساعيها هي الأخرى أفرزت زيادة في عدم المساواة والتوترات الاجتماعية.

وفي ظل هذا النمو غير المتوازن الذي يشهده الاقتصاد العالمي، أصبحنا على شفا تغيرات مناخية كارثية.

وتعاقبت الاضطرابات السياسية في بلد تلو الآخر لتعلن أن العالم لا يمكن أن يستمر على ما كان عليه في السابق. وانعكست ضغوط التغيير تلك على فكر السياسات الاقتصادية الذي سرعان ما تحدى المعتقدات التقليدية حول الإنفاق العام والبنوك المركزية والتدخل الحكومي في الاقتصاد.

ونتجت عن فيروس كورونا المستجد أشد الاضطرابات الاجتماعية والانهيارات الاقتصادية حدةً على الإطلاق في ذاكرة أوقات السلم. وفي غضون أيام أو أسابيع قليلة، شهدت السياسات تحولا أكبر مما كان يحلم رجال السياسة الأكثر طموحا بتحقيقه على مدار حياتهم. وبثت تلك الأزمة الجسيمة روحا راديكالية في العديد من القادة السياسيين دون قصد دفعتهم إلى التدخل بقوة في النشاط الاقتصادي ووضع ما يتعرض له العمال والشركات في مختلف القطاعات من مخاطر على كاهل الدولة.

وها قد مرت فترة كافية منذ الهجمة الأولى للفيروس، وأصبح علينا الآن أن نوجه ناظرينا صوب المستقبل حتى في ظل استمرار عدم اليقين بشأن مسار الجائحة. فقد حان الوقت للنظر في خيارات السياسات الحالية ودورها مستقبلا — والأثر المرجو منها — في تشكيل مسار اقتصادات العالم على المدى الطويل. ويتضح من التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والسياسية هذا العام — المخاطر والمنافع الاقتصادية التي يمكن التنبؤ بها على أسس واقعية والمستجدات التي تعتبر ممكنة من الناحية

الرسم التوضيحي: DAVIDE BONAZZI

السياسية — أن الأمور لن تعود إلى سابق عهدها مطلقا. أما كيف سيكون التغيير فهو مجال واسع للغاية، وستصنع خيارات السياسات التي ستُتخذ على مدار السنوات القليلة القادمة فارقا كبيرا سيحدد ما إذا كان العالم ما بعد كوفيد-١٩ يفضل حقا تقاسم الرخاء على استعادة الوضع السابق.

تزايد حدة التناقضات الاجتماعية

ثمة حقيقة اقتصادية أساسية حول الجائحة، وهي أنها أدت إلى تفاقم الشروخ الاجتماعية الحالية، وزادت من حدة الجدال الدائر سلفا في هذا الشأن بين صناع السياسات.

وتجددت المخاوف حيال تزايد عدم المساواة في ظل ما فرضه الإغلاق العام من صعوبات أكبر على العاملين في الوظائف التي تعذر أداؤها من المنزل. وكان أصحاب الياقات البيضاء، لا سيما العاملين في الوظائف كثيفة الاعتماد على المعلومات والمعرفة، يتمتعون بمزايا أكبر بالفعل مقارنة بالعاملين في الوظائف اليدوية — من حيث الأجر بل كذلك من حيث الأمن الوظيفي وسهولة التنبؤ بالمسار الوظيفي. أما العاملون في معظم الوظائف الخدمية اليدوية — الضيافة والسياحة والتوصيل والتجزئة وخدمات الرعاية الأساسية — فطالما كانت أوضاعهم أكثر صعوبة. وتفاقمت هذه الصعوبات في ظل الجائحة نظرا لأن هذه الوظائف تتطلب احتكاكا مباشرا، مما يجعلها أكثر عرضة إما لتداعيات الإغلاق العام (حين تعتبر غير ضرورية) أو لخطر الإصابة بالعدوى (حين تعتبر ضرورية). ويقع الضرر الأكبر على النساء والشباب نظرا لأنهم يمثلون نسبة كبيرة من العاملين في هذه القطاعات كما أشار العدد الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

والأمر الثاني، أنه تنشأ عن الجائحة آثار اقتصادية أخرى ذات صلة تتمثل في زيادة التحديات التي تواجه صناع السياسات في التعامل مع الأعمال الحرة وغير ذلك من العمالة غير المنتظمة. فقد ازداد التعارض بمرور الوقت بين أشكال العمل والتعاقد غير التقليدية والصورة الراسخة عن مفهوم دولة الرعاية، وكان ذلك واضحا بالفعل في البلدان الغنية. ولا يزال القطاع غير الرسمي يمثل عقبة أمام تطوير شبكات الأمان في البلدان الأكثر فقرا (راجع باب «عودة إلى الأسس» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وأبرز الإغلاق العام حجم القصور في الوصول إلى العاملين خارج الوظائف المنتظمة حتى في الدول البيروقراطية المتقدمة. فقد تحركت السياسات والتشريعات بسرعة فائقة في الغالب من أجل وضع البرامج اللازمة لدعم الدخل، ولكن الدعم أخفق في بعض الأحيان في الوصول إلى الفئات المستهدفة نظرا لأن الحكومات لم تستطع تحديد العاملين الأكثر احتياجا.

وطالما كانت أسواق العمل غير الرسمية الضخمة من سمات الاقتصادات الفقيرة. ولكن نمو طبقة العمالة الخدمية «البريكاريا» — التي تفتقر إلى وظائف ودخول آمنة ولا تنال سوى نصيب قليل من الخدمات العامة — يعد من أهم الأسباب وراء وجود العديد من المواطنين في أغنى بلدان العالم الذين لا يملكون سوى فائض مالي بسيط للاحتماء به خلال الأزمات. وهكذا فإن العمال بالقطاعات المعتمدة على الوظائف غير المستقرة قليلة الأجر الذين وقع عليهم الجزء الأكبر من ضرر الجائحة كانوا أقل جاهزية لاستيعاب هذه الصدمة في الأصل.

فضلا عن ذلك، لم تثبت الخطوات الحكومية غير المسبوقة لحماية الدخول كفايتها عموما لموازنة الضرر الحاد الذي تعرضت له هذه الفئات الأكثر فقرا بالفعل. لذلك فإلى جانب دور الجائحة في زيادة حدة الاستقطابات الاقتصادية المزمنة، فربما تكون قد ساهمت أيضا في زيادة الوعي العام حيال هذه المشكلة.

وتتجلى حالة التفاعل بين الهبوط الاقتصادي الناتج عن الجائحة وضغوط عدم المساواة في صورة ثالثة أقل وضوحا. فهذا التحول المفاجئ إلى العمل من بعد يمثل تغيرا عميقا في استخدام الأعمال للتكنولوجيا الرقمية سيؤثر حتما على أنماط الإنتاج وتوزيع الفائض الاقتصادي. وبالرغم من صعوبة التنبؤ بهذه الآثار، فإنها من الممكن أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية المواطنين الذين يعملون بالفعل في الوظائف «الأحدث» التي تعتمد اعتمادا كثيفا على المهارات الإدراكية ويسهل أداؤها من بعد، مما قد يزيد من حدة التمييز بين الوظائف ما بين وظائف جيدة وأخرى رديئة.

وساهمت الجائحة أيضا في إذكاء الانقسامات السياسية حول الجغرافيا الاقتصادية. وهو ما يتضح بشدة من التساؤلات الجديدة المطروحة بشأن العولمة في ظل الجائحة — كيف يمكن للبلدان المتصلة ببعضها البعض مواجهة العدوى التي تنتشر من خلال المسافرين، وتعطل الإنتاج في سلاسل العرض الصناعية المركزية العالمية نتيجة الإغلاقات العامة، كما حدث في مدينة «ووهان» في يناير ٢٠٢٠، والصراع المفاجئ من أجل الحصول على الأجهزة الطبية المستوردة.

وتعد الآثار الجغرافية للجائحة داخل البلدان أقل وضوحا. وقد كان عدم المساواة بين مناطق البلد الواحد من أسوأ أشكال الاستقطاب الاقتصادي: فبداية من عام ١٩٨٠ تقريبا، توقفت المناطق عن سعيها للحاق بالركب عقب الحرب العالمية الثانية، أو تبدل موقفها في ظل مزاحمة الوظائف الصناعية عبر مختلف المناطق نتيجة تركز الخدمات المعرفية في المدن الكبرى. ومع انتشار الجائحة الآن إلى المدن الرائدة والمدن المتردية على حد سواء، أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى تغيرات مؤقتة في كيفية أداء وظائف أصحاب الياقات البيضاء وأماكن عملهم — وهو ما قد يستغله صناع السياسات في تغيير التوزيع الجغرافي للرخاء بصورة دائمة.

ما الحل؟

في ضوء هذه الأسباب جميعها، تضطر الجائحة صناع السياسات إلى مواجهة مشكلات طالما تم تجاهلها. ولكن

إذا لم يكن من الممكن أن تعود الأمور إلى سابق عهدها، يظل السؤال قائما، أي السياسات ينبغي تنفيذها من أجل إحداث التغيير اللازم، وما الأهداف المرجوة من ذلك؟ وهو ليس بالسؤال السهل. فالمشكلات التي أبرزتها أزمة كوفيد–١٩ غلبت مساعي الإصلاح النبيلة من قبل.

ولكن هناك أمرين واضحين. أولا، أن طبيعة العمل وجودته يمثلان عنصرا حيويا، ويجب أن يركز أي برنامج إصلاحي على توفير وظائف أعلى جودة لعدد أكبر من المواطنين في المزيد من الأماكن. وثانيا، أن هذا البرنامج يجب أن يكون كبيرا من حيث الحجم والنطاق — شيء يحدوه الطموح والقوة الحافزة يماثل الصفقة الجديدة أو خطة مارشال.

وتكمن أهمية التركيز على جانب العمل فيما يمثله من نقطة تقاطع للعديد من التحديات الاقتصادية، سواء المزمنة أو المرتبطة بالجائحة: ومنها عدم المساواة وعدم الاستقرار والقطاع غير الرسمي الجديد والفروق الجغرافية والتطور التكنولوجي. كذلك يعد توافر عدد أكبر كثيرا من الوظائف عالية الجودة المقياس الأكثر شيوعا لقياس نجاح أي مجموعة سياسات شاملة من عدمه.

والمسألة الأهم بالطبع هي ماهية هذه السياسات، وهي مسألة جديرة بدعم المؤسسات الديمقراطية. وفي كتابي الأخير بعنوان اقتصاديات الانتماء، أؤيد بالأدلة والبراهين وضع برنامج يقوم على الركائز التالية:

- دعم نمو الإنتاجية ومواكبة الوظائف للتطور التكنولوجي من خلال طلب المزيد من أصحاب الأعمال. فعندما تحل الوظائف الأكثر إنتاجية محل الوظائف الأقل إنتاجية، تزداد الأجور ويصبح العمل أكثر أمانا وإمتاعا. وفي اقتصادات شمال أوروبا، ساهمت المساواة بين الأجور في زيادة نمو الإنتاجية، حيث أصبح تشغيل العمالة منخفضة الإنتاجية غير مجد اقتصاديا، وأمكن تشجيع الاستثمار في رأس المال الداعم للإنتاجية. ويمكن تطبيق هذا المنهج في بلدان أخرى للتصدي لأشكال العمل التي طالما كانت منخفضة الأجر والإنتاجية دائما، سواء في أسواق العمل التي تخضع لقيود تنظيمية مخففة أو مشددة (مثل المملكة المتحدة وفرنسا حيث تتواجد طبقة البريكاريا أيضا)، والاسترشاد به في عملية إعادة توزيع الموارد التي توشك على البدء في ظل جائحة كوفيد–١٩ التي على إثرها فقدت بعض الأنشطة مقومات استمراريتها. ويعني ذلك بالطبع إجراء زيادات طموحة على الحد الأدنى للأجور وإحكام إنفاذ المعايير الفعالة في أماكن العمل.
- إقامة اقتصاد نشط حيث ينمو الطلب بقوة لتشجيع الشركات المنتجة على التوسع وضمان ظهور وظائف جديدة واختفاء الوظائف الرديئة. ويعد هذا الضغط الناتج عن زيادة الطلب ضروريا لتحقيق النفع المرجو للعاملين على هامش أسواق العمل — الشباب والفئات التي لم تنل حظها من التعليم والأقليات — الذين هم أول من يتم الاستغناء عنهم في حالة الركود وآخر من يتم الاستعانة بهم في مرحلة الانتعاش. ويعني ذلك بالطبع تطبيق سياسات اقتصادية كلية سباقة ومعايرة السياسات النقدية والمالية لجعل الطلب أعلى قليلا دائما من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لتشجيع الشركات على جذب المزيد من المواطنين إلى صفوف القوة العاملة والسعي إلى التطوير الداعم للإنتاجية. ومن الأسهل القيام بذلك بالطبع في الاقتصادات الغنية الكبيرة، لا سيما الاقتصادات المصدرة لعملات الاحتياطي — التي تضع مسؤولية قيادة نمو الطلب العالمي على كاهل صناع السياسات.

ولكن إذا لم يكن من الممكن أن تعود الأمور إلى سابق عهدها، يظل السؤال قائما، أي السياسات ينبغي تنفيذها من أجل إحداث التغيير اللازم، وما الأهداف المرجوة من ذلك؟

- الحد من التكلفة الناجمة عن الانتقال من الوظائف الرديئة إلى الوظائف الجيدة. ويتطلب ذلك مجموعة متنوعة من السياسات، بما في ذلك زيادة الإنفاق على المهارات، وتوفير الموارد اللازمة لتطبيق سياسات سوق العمل النشطة، وإصلاح الضمان الاجتماعي للاستفادة من المزايا التي تتيحها الوظائف. ويفرض تغيير الوظائف وتطوير المهارات تكلفة باهظة على العاملين الذين لن يلجأوا إلى هذا الخيار إذا لم يتوفر لهم فائض مالي يكفيهم للعيش فترة ما بين الوظيفتين. وتعد المدفوعات المباشرة غير المشروطة، بما في ذلك توفير دخل أساسي أو فرض ضريبة سالبة على الدخل لتجنب الوقوع في فخ الدخل المنخفض في نظام المزايا، هي السبيل الوحيد للتغلب على هذه المعوقات، والأداة الأسرع والأكثر فعالية في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات الأكثر فقرا، لا سيما عندما تفشل النظم الموجهة في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا على أرض الواقع.
- إصلاح النظم الضريبية لتشجيع الوظائف الأعلى جودة. ويعني ذلك إلغاء الضرائب المفروضة على العمل للتشجيع على تغيير الوظائف وتشغيل العمالة. وإن كان يتعين تعويض خسائر الإيرادات الضريبية تلك من مصدر آخر. ويتطلب ذلك فرض العبء الضريبي الأكبر على رأس المال، وأفضل وسيلة لذلك هي ضريبة الثروة الصافية، وهي أكثر مراعاة لاعتبارات الإنتاجية مقارنة بالضرائب الرأسمالية الأخرى. علاوة على ذلك، يجب إجراء زيادة كبيرة في ضرائب الكربون لإعادة توزيع العمالة ورأس المال تجاه القطاعات الخضراء. وينبغي إعادة توزيع هذه

التحدي الذي يواجه اقتصاداتنا كبير للغاية، ولن يمكن للسياسات التراكمية تحقيق الكثير على الأرجح — وسيكون من السهل على أصحاب المصالح الشخصية دحرها.

المتحصلات الضريبية في صورة «نظام لرسوم وعوائد الكربون» أو «شيكات الكربون». وأخيرا، يتعين تثبيت الضرائب المفروضة على الشركات الدولية لضمان تكافؤ الفرص التنافسية بين الشركات الدولية والشركات المحلية التي تسعى إلى اجتذاب العاملين، وإتاحة مجال أكبر أمام الحكومات للتصرف من خلال الضرائب الرأسمالية.

- إصلاح النظم المالية والقواعد الضريبية لإعطاء أفضلية أكبر للتمويل بالأسهم على التمويل بالدين، مما سيسهم بشكل أكبر في نمو الإنتاجية وإعادة موازنة المخاطر بشكل ملائم بين العاملين والمستثمرين. وينبغي أن تسعى الحكومات إلى تحويل قروض الإنقاذ من الجائحة الممنوحة للشركات التي تواجه صعوبات في السداد إلى أسهم متداولة.
- التشجيع على انتشار الوظائف ذات القيمة المضافة المرتفعة على نطاق جغرافي أوسع. فينبغي أن يكون هدف السياسات هو تركز نسب كبيرة من الوظائف عالية الأجر في المزيد من القطاعات. وهو أمر يسهل قوله ويصعب تطبيقه، ولكنه يتطلب على الأقل زيادة الاستثمارات في النقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية المحلية، والمرافق لجذب السكان للعيش في مختلف الأماكن، إلى جانب تطبيق السياسات اللازمة لتوفير التمويل للمشروعات الجديدة في المناطق المتردية. ويمثل التحول إلى العمل من بعد فرصة واعدة لاستخدام الحوافز الضريبية أو التنظيمية للتشجيع على انتقال الوظائف الجيدة من المدن المركزية الكبرى إلى مناطق أبعد.

إعادة فهم العالم من أجل تغييره

قد يبدو القيام بذلك أمرا صعبا. فالشيطان يكمن في التفاصيل: حيث يتوقف تنفيذ الإصلاحات واسعة النطاق على حل مجموعة من المفاضلات والمشكلات اللوجستية على مستوى الاقتصاد الجزئي. ولكن التحدي الذي يواجه اقتصاداتنا كبير للغاية، ولن يمكن للسياسات التراكمية تحقيق الكثير على الأرجح — وسيكون من السهل على أصحاب المصالح الشخصية دحرها. لذلك فإن أي برنامج يرجى نجاحه يجب أن يكون كبير الحجم وواسع النطاق. ولم يعد ذلك أمرا غير واقعي في ظل التغيرات الهائلة التي طرأت على السياسات بالفعل.

وقد تمت تنحية القواعد الاقتصادية الكلية القديمة. فرجال السياسة الذين كانوا حتى وقت ليس بالبعيد يتغنون بالمسؤولية المالية يقودون الآن زمام عجوزات غير مسبوقة ويسعون بقوة إلى فتح الميزانية على مصراعيها لدعم دخول الأفراد وسيولة الشركات.

كذلك شهد هيكل الإنفاق العام تحولا كبيرا، لا سيما في البلدان التي تطبق مفهوم دولة الرعاية من منظور تقشفي. ففي المملكة المتحدة، تم تصميم نظام جديد تماما لدعم الأجور على النسق الأوروبي في غضون شهور قليلة. وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية للمواطنين بخسارة وظائفهم، ولكنها أجرت زيادات كبيرة في إعانات البطالة. وطبقت جميع الاقتصادات المتقدمة برامج سخية غير مسبوقة لإقراض الشركات، وتحملت في بعض الأحيان جميع المخاطر الائتمانية بدلا من البنوك. وشهد العديد من البلدان عودة قوية لدور الدولة، وهو تحول نوعي وكمي: حيث أصبحت الحكومات تتحمل المخاطر التي تحملها القطاع الخاص في السابق.

وبعض هذه التحولات لم تشهدها السياسات من قبل، بينما يمثل البعض الآخر اتجاهات سابقة تتسارع وتيرتها في الوقت الحالي. فقد نتج بالفعل عن التعافي المتباطئ عقب الأزمة المالية العالمية تحول عدد من الأسس التي تستند إليها البنوك المركزية في صناعة سياساتها، حيث اضطرت البنوك المركزية إلى التسليم إلى حد كبير بالشواهد المتنامية على استمرارية أسعار الفائدة المنخفضة، وأصبح الاحتياطي الفيدرالي خصوصا أكثر تقبلا لفكرة «تنشيط الاقتصاد» دون القلق حيال تهديدات التضخم المحتملة بمجرد تراجع معدلات البطالة. وقد ساهم هذان التحولان الفكريان في مساعدة البنوك المركزية على إيجاد حلول مبكرة وشاملة لاستدامة الطلب والتمويل منخفض التكلفة وعمليات السوق المالية خلال الجائحة — وهو تحول من جانب البنوك المركزية تجاه الفكر التيسيري ويحتمل استمراره على الأرجح.

وتجدر الإشارة أيضا إلى التغير الهائل في التكنولوجيا المستخدمة لدى الشركات، وهو ما يشير إلى استمرارية ممارسات العمل من بعد، حيث يتضح من المسوح أن العديد من الشركات تعتزم الاستمرار في الإبقاء على بعض أشكال العمل من المنزل على الأقل، حتى بعد انتهاء الجائحة. وفي جميع الأحوال، لا يمكن تجاهل المعرفة التكنولوجية والتنظيمية التي اضطر أصحاب العمل إلى اكتسابها بسرعة فائقة خلال العام الجاري، والتي سينشأ عنها حتما تغيرات دائمة في كيفية أداء الوظائف.

ولا ينطبق ذلك على أصحاب العمل فحسب، بل على أنماط الاستهلاك أيضا. فزيادة معاملات التجزئة عبر الإنترنت

وإحلال التواصل الإلكتروني محل الانتقالات جميعها أنماط لن تتراجع تماما على الأرجح حتى إذا ما نجحت اللقاحات في القضاء على الفيروس، وهو ما يعكس عملية إعادة الهيكلة الضخمة التي يشهدها الاقتصاد في الوقت الحالي.

ومن الأسهل الاستجابة لهذه التغيرات في الاقتصادات الأكثر ثراء منها في الاقتصادات الأكثر فقرا. ولكن الفرصة متاحة أمام الاقتصادات الأقل دخلا أيضا. فحتى لو لم تؤد هذه الثورة التي تشهدها البلدان الغنية على مستوى السياسات إلى أي مكتسبات في الاقتصادات الأكثر فقرا، فإنها ستتيح فرصة للعالم للتعلم من هذه التجربة، كما ستؤثر على أوضاع السياسات المقترنة بتقديم المعونة المالية ومساعدات تخفيف الديون للاقتصادات الأكثر فقرا. كذلك تنطوي بعض هذه التغيرات على فرص مباشرة بالنسبة للاقتصادات الصاعدة: فتطبيق نظام العمل من بعد يتيح مجالا أكبر لجذب الوظائف الخدمية ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يعهد بها إلى جهات خارجية.

أسئلة ثورية

جرت العادة أن يكون جل ما يطمح إليه صناع السياسات هو إدخال تعديلات طفيفة على النظم الحاكمة في بلدانهم. وغالبا ما تتمثل وظيفتهم في الحفاظ على استقرار الأوضاع. ولكن في لحظات نادرة، تسهم قرارات القادة في تغيير مسار مجتمعاتهم لفترة طويلة. وها هي قد حانت هذه اللحظة.

فالقادة في الوقت الحالي يواجهون ثلاثة تساؤلات كبرى حول رأيهم في المستقبل الاقتصادي لبلدانهم.

- السؤال الأول: أيهما أفضل... إعادة التوزيع أم عودة الأمور إلى نصابها؟ فقد شهدت الاقتصادات الوطنية اضطرابات حادة، وخلف ذلك حالة من عدم اليقين بين الشركات والعاملين حيال المستقبل — هل الوظائف التي توافرت لها مقومات الاستمرار قبل الجائحة ستظل كذلك، وهل يجدر الاستثمار في هذا النشاط أم ينبغي إلغاؤه. وسيصنع موقف السياسات — سواء كان داعما أو رافضا — فارقا كبيرا في قرار تحول رأس المال والعمالة إلى أنشطة جديدة أو توزيع موارد الاقتصادات وفق نفس النمط السابق في مرحلة ما قبل الأزمة. وحتى إذا تسببت أزمة كوفيد-١٩ في خفض ربحية بعض الأنشطة بشكل دائم، فقد لا يعاد توزيع الموارد مطلقا — أو بالدرجة المطلوبة — في غياب السياسات اللازمة للتشجيع على إعادة التوزيع، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وعدم يقين. فحتى في حالة انهيار النموذج الاقتصادي الحالي فإن نموذجا جديدا لن ينشأ من تلقاء نفسه.
- ويعد السؤال الثاني أكثر إثارة للجدل وهو أيهما أفضل... «إعادة البناء على نحو أفضل» أم «العودة إلى العمل»؟ فهناك فرق كبير بين استغلال هذه الاضطرابات في بناء عالم مختلف والرغبة في عودة الأمور إلى نصابها في أسرع وقت ممكن. وتنشأ عن كل من هذين الاتجاهين اعتبارات مختلفة على مستوى السياسات — إعادة توزيع الموارد في حدود ما تقتضيه الجائحة أم استغلال هذه الاضطرابات في إعادة تصميم الهيكل الاقتصادي الأساسي. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل المزيد من الشركات والمواطنين — مثلا من خلال السعي الدؤوب نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بتغير المناخ أو رفع معايير الأجور والعمل واستغلال الاضطرابات في تغيير المسار. أما منهج «العودة إلى العمل»، فيستهدف جعل أي تعديل قد تضطر الوحدات الاقتصادية إلى القيام به محدودا وسريعا ويسيرا قدر الإمكان.
- ويتعلق السؤال الأخير بمدى جاهزية الدول للتخطيط مجددا — التدخل من أجل التشكيل الواعي للاقتصاد بمرور الوقت. فالسياسات التي تستهدف إعادة التوزيع بين القطاعات، أو التقارب الإقليمي، أو «إعادة البناء على نحو أفضل» تفترض سلفا وجود بعض الثقة في قدرة الدولة على تنسيق وتوجيه سلوكيات القطاع الخاص والرغبة في الوصول إلى مصير منشود. غير أن فقدان الثقة والرغبة أدى إلى تنحية الفكر التخطيطي في الثمانينات. ونتيجة لذلك، أصبحت معظم الحكومات في الوقت الحالي غير معتادة على التخطيط الاستراتيجي أو بارعة فيه.

غير أنه توجد بوادر على عودة الفكر التخطيطي. فقد أدت التغيرات المناخية، والاضطرابات الجغرافية السياسية، والتحولات التكنولوجية السريعة، ثم الجائحة في الوقت الحالي إلى زيادة الضغوط على رجال السياسة من أجل قيادة اقتصاداتهم نحو مستقبل أفضل بدلا من اقتصار دورهم على تحرير الغرائز المتوحشة لدى القطاع الخاص. فحتى قبل أزمة كوفيد-١٩، أصبحت علوم الاقتصاد والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية أكثر تأييدا لزيادة التدخل النشط من أجل تحسين آليات عمل الاقتصادات.

ويتعهد معظم القادة «بإعادة البناء على نحو أفضل» ومراقبة إعادة توزيع الموارد إلى أنشطة أقل عرضة لمخاطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد وأكثر خضارا وإنتاجية، وهو ما يعني ضمنا على الأقل التزامهم بتعزيز الدور الاستراتيجي النشط للدولة في الاقتصاد بشكل أكبر مما شهدته معظم البلدان في الآونة الأخيرة. أما ما إذا كانت دول عديدة تتمتع بالقدرة على إدارة الاقتصاد على نحو أنشط وأكثر استراتيجية من ذي قبل، وما إذا كان قادتها يتمتعون بالفكر اللازم لذلك، فهذا ما سيتكشف لنا عما قريب. FD

مارتن ساندبو معلق على الاقتصاد الأوروبي في جريدة الفاينانشيال تايمز ومؤلف كتاب اقتصاديات الانتماء.